OS=يونيوLحزيران=OMMM
رقم الوثيقة: AMR 34/024/2000
البيان الصحفي رقم: NOO

غواتيمالا:
ليس الحل أن تلجأ الدولة إلى القتل

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن القتل ليس حلاً لمشكلة الجريمة، ودعت السلطات الغواتيمالية إلى وقف عمليات الإعدام التي تخطط لتنفيذها.

وقالت المنظمة: "إنه خليق بغواتيمالا أن تعلن وقف تنفيذ أحكام الإعدام بهدف إلغاء تلك العقوبة."

وكان توماس كيرياتي إرناندیسز ولويس أميلكار ستينو بيريز – اللذان أدينا في مارس/آذار NVVU بتهمة اختطاف وقتل سيدة عجوز ثرية – قد نقلا مؤخراً إلى الزنازين المخصصة للمحكوم عليهم بالإعدام، وتحدد يوم OV يونيو/حزيران لإعدامهما. كما أن فيرمرن رمريز الذي أدين بتهمة اغتصاب وقتل طفل صغير في عام NVVT ينتظر إعلانه باليوم المحدد لإعدامه. وكانت الرئيس الغواتيمالي ألفونسو بورتيو قد رفض التماسات الرأفة التي تقدم بها إليه هؤلاء السجناء الثلاثة.

وتدرك منظمة العفو الدولية خطورة جرائم العنف والمعاناة الهائلة التي تسببها للضحايا وذويهم. ومع هذا، ترى المنظمة أن عقوبة الإعدام هي ذروة العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة، وأنها أثبتت عدم جدواها كأسلوب لردع الجريمة.

وأضافت المنظمة: "وعلاوة على ذلك، فأي نظام للعدالة الجنائية يمكن أن يشوبه التمييز ومن المحتمل أن يرتكب خطأً قضائياً، ممن قد يؤدي إلى إرسال برئ إلى حتفه أو إعدام شخص ليس أهلاً للمساءلة عن فعله."

وأضافت كذلك: "إن النظام القضائي في غواتيمالا تعتوره جوانب قصور خطيرة يعترف بها الكثيرون، مما يزيد خطر إعدام الأبرياء. وأشارت في هذا الصدد إلى قرار استعمال الرأفة مع بيدرو راكس كوكول، الذي أدين بتهمة القتل، وذلك بعد أن تبين وجود أخطاء جسيمة شابت محاكمته، حيث أجريت المحاكمة باللغة الأسبانية التي لا يتكلمها، فضلاً عن جوانب القصور التي شابت الدفاع عنه.

وقالت المنظمة: "إن قضية راكس توضح كذلك السبب الذي يحتم وجود إجراء تنفيذي لاستخدام الرأفة حتى يمكن تصحيح أخطاء القضاء أو للأخذ في الاعتبار الظروف المخففة للعقوبة." وكانت المنظمة قد انتقدت مؤخراً قرار الكونغرس الغواتيمالي بإلغاء التشريع الذي يعطي الرئيس سلطة استخدام الرأفة، فألقى بقضية تحديد الجهة صاحبة هذه السلطة في خضم متاهة قانونية. وتجيز الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، التي تعد غواتيمالا طرفاً فيها، لكل متهم يدان الحق في التماس الرأفة أو العفو أو تخفيف عقوبته. كذلك، تنص الاتفاقية على ضرورة عدم تنفيذ أحكام الإعدام أثناء نظر الالتماسات المقدمة بهذا الشأن.

وترفض منظمة العفو الدولية حجة السلطات الغواتيمالية التي تدعى بأن الحقنة السامة وسيلة إعدام أكثر "إنسانية" من أساليب الإعدام الأخرى. ففي أول عملية إعدام باستخدام تلك الحقنة في غواتيمالا في فبراير/شباط NVVU، استغرقت وفاة السجين ثماني عشرة دقيقة بسبب عطل أصاب جهاز الحقن بالسم وأخذ ينزف بغزارة من كلا ذراعيه بعد أن أخفق الجلادون في العثور على الوريد الصحيح.

وقالت المنظمة: "إن الفوضى التي اكتنفت تنفيذ عملية الإعدام تلك توضح أن الحقنة السامة ليست بالوسيلة غير المؤلمة ولا السريعة."

خلفية الأحداث

ظلت غواتيمالا ممتنعة بالفعل عن تنفيذ أحكام الإعدام خلال الفترة من NVUP حتى NVVS. ولكن هذا الحظر انتهى في سبتمبر/أيلول NVVS عندما أعدم رجلان أدينا في عام NVVP بتهمة اغتصاب طفل وقتله، وجرى تنفيذ الإعدام رمياً بالرصاص، وأذيع على شاشات التليفزيون، وقد شاب التنفيذ أخطاء، مما أدى إلى عدم وفاة أحد الرجلين عند إطلاق الرصاص عليه، وتطلب الأمر الإجهاز عليه بطلقة ترحمه من آلامه. وقبل التنفيذ، رفضت الحكومة الغواتيمالية طلباً من اللجنة الأمريكية الدولية لحقوق الإنسان لتنفيذ ما دعته بـ "تدابير احتياطية"، وكانت تعني بذلك وقف تنفيذ أي حكم بالإعدام حتى تتمكن اللجنة من دراسة ما إذا كانت إجراءات المحاكمة التي انتهت بصدور ذلك الحكم قد وفت بمعايير حماية حقوق الإنسان التي حددتها الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

وقد أثارت مشاهد التنفيذ التي عرضت مراراً على شاشات التليفزيون داخل وخارج غواتيمالا الاشمئزاز على الصعيدين الوطني والدولي. وقد ردت الحكومة على ذلك بإرسال وفد إلى الولايات المتحدة للاستفسار عن أساليب الإعدام بالحقنة السامة، التي اعتبرتها "أحداث" وسيلة من وسائل الإعدام وأشدها "إنسانية". وأجاز الكونغرس الغواتيمالي تشريعاً جديداً ينص على استخدام الحقنة السامة في الإعدام. ونفذت أول عملية إعدام بهذه الوسيلة في NM فبراير/شباط NVVU، وكان ضحيتها فلاح من جماعة الكورتي، إحدى جماعات السكان الأصليين للب SMQ?اد، وكان اسمه مانويل مارتينيز كورونادو، وتهمته هي القتل.